

دراسة ميدانية تحليلية لبيانات المدونة الإحصائية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني و

قطاع النشاط الاجتماعي لولاية سطيف

**An analytical field study of the Statistical Code Data of
civil society organizations and the social activity
sector of the Setif State**

كريمة فوداد¹، مريم بودوخة²

1- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 – الجزائر –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر

foudadkarima@gmail.com

2- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 – الجزائر –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر

boudoukhameriem@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2022/01/01 تاريخ النشر: 2022/06/09

الملخص:

حاولت الدراسة أن تحيط بمدى الشمول والتغطية العددية والجغرافية لكل من نشاط قطاع الشؤون الاجتماعية التابع للدولة ونشاط المجتمع المدني باعتباره عملا تطوعيا حرا، والذي يحظى بأهمية بالغة في خدمة الإنسانية ودعم الروابط بين أفراد المجتمع ومؤسساته. ولقياس الجهود المبذولة ونجاحاتها يعتمد على طرح التساؤل مامدى شمول وتغطية قطاع الشؤون الاجتماعية ونشاط المجتمع المدني، سواء التغطية المحلية أو التغطية الفعلية؟ وقد تم اختيار ولاية سطيف كنموذج ممثل عن باقي ولايات الجزائر، وذلك عن طريق تحليل سجلات المدونة الإحصائية لولاية سطيف، التي بينت تطور وزيادة في منظمات المجتمع المدني مع اختلاف توزيعها باختلاف المجالات و القطاعات . كلمات مفتاحية: المجتمع المدني. قطاع الشؤون الاجتماعية، العمل التطوعي الجمعيات، المدونة الإحصائية

Abstract :

The study attempted to address the comprehensiveness and numerical and geographical coverage of both the activity of the State's Social Affairs Sector and the activity of civil society as a voluntary and free act, which is critical in serving humanity and strengthening ties between members of society and its institutions. To measure the effectiveness of the efforts that have been made, we asked the following question: how comprehensive and inclusive is the social affairs sector and civil society activity, whether spatial coverage or real coverage? The state of Setif was chosen as a representative model for the rest of Algerian states by analyzing the records of the Setif State Statistical Code, which showed a development and an increase in civil society organizations with different distribution in different areas and sectors.

Keywords: civil society, social affairs sector, volunteering work, associations, statistical code.

1. مقدمة:

الجزائر على غرار دول العالم لها تجارب مميزة في مجال منظمات المجتمع المدني، وقد عملت على تنظيم نشاط المجتمع المدني سواء بالدعم القانوني والسياسي أو الدعم المالي وكذلك التنظيمي، حيث ينشط هذا القطاع في إطار الدستور الجزائري، " تحقيقا للأهداف السامية لعملية هيكلة المجتمع وتنظيمه لتسهيل عملية الاتصال والتواصل بين مختلف مؤسساته، وأفراده تسعى المؤسسات العمومية علي اختلاف تدرجها وفي حدود اختصاصها إلى تجسيد فكرة العمل المؤسساتي كوسيلة حضرية لاستقطاب وتنظيم أفراد المجتمع، في هيئات نظامية تطرح فيها الرؤية والمشاكل وما يشغل البال بكل حرية وشفافية، وتحدد فيها الأهداف الواضحة والرامية إلى ترقية مستوى التكفل بانشغالات واحتياجات الفئات المهيكلة، وإدراجها ضمن سياق السياسة العامة للتنمية البشرية، محققين بذلك مبدأ الشراكة في اتخاذ قرارات الحماية الاجتماعية، وصيانة المجتمع وتنشيطه بإشراك الجميع في العمل الجماعي في جميع ميادين التنمية والإصلاح (بلدية سطيف، صلحة الشؤون الاجتماعية).

ويعتبر قطاع الشؤون الاجتماعية كذلك في الجزائر همزة وصل بين أنظمة المجتمع المدني، وبين التسيير العام والقانوني في البلديات باعتبارها الخلية الأساسية للنظام السياسي أو الحكومي، وحتى يبقى الهدف الذي أنشئت من أجله منظمات المجتمع المدني، محافظا على نفس خط المصلحة الواحدة والمنفعة العامة، مهما كانت التوجهات مختلفة.

لكن قياس الجهود المبذولة ونجاحاتها يعتمد على طرح التساؤل ما مدى شمول وتغطية قطاع الشؤون الاجتماعية ونشاط المجتمع المدني، سواء التغطية المحلية أو التغطية الفعلية ؟
ومن أجل ذلك وجب إلقاء لمحة ميدانية على ذلك وفي رقعة جغرافية هامة من تراب الجزائر، وهو ما نعرضه ف
نظرة على إحصائيات نشاط المجتمع المدني في العالم ومن ثم الجزائر ونهاية بولاية سطيف، وقد تطلب هذا استخدام المنهج الوصفي والمقارن الملائم لعرض الصورة التوزيعية سواء لمنظمات المجتمع المدني أو تلك المتعلقة بالنشاط الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة عبر وزارة التضامن، ويدها في ذلك هي مصالح الشؤون الاجتماعية على مستوى البلديات، وقد تم استخدام أداة دراسة السجل، نظرا لتوفر مثل تلك المعلومات في السجلات الحكومية وخاصة على مستوى مديرية التخطيط، وقد تمت المقارنة بين عدد من طبعات الإصدارات المختلفة لسجلات مديرية التخطيط المتعلقة بالنشاط الاجتماعي من سنة 2014 الى غاية سنة 2020، والمتعلقة بالنشاط الجمعي ابتداء من سنة 1989 وحتى 2020 ومن ثم تجميعها في جداول مناسبة للعرض التحليلي .

2. الإطار المفاهيمي

2.1 المفاهيم: يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي كثر فيها النقاش، وذلك أن المفهوم له دلالات مختلفة عند كل جهة حاولت تعريفه، كما وأنه يتقاطع مع عدد آخر من المفاهيم القريبة وهي ما نحاول أن نوجزها في التالي :

2.1.1 مفهوم المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني ب"المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية، كما المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها لأغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص37)

وقد يطلق عليه أيضا مصطلح العمل الاجتماعي أو العمل الاجتماعي التطوعي، هذا الأخير الذي يمكن تعريفه بأنه مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال، ومن خصائص العمل الاجتماعي أن يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم بعضا في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم " (أحمد إبراهيم ملاوي، 2008، ص275) ومنها الجمعيات وهي " وحدات أنشئت

من أبناء المجتمع المحلي، لا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل، وتمكينه من الحصول على حقوقه " (رشاد أحمد عبد اللطيف، 2000، ص24)

مهما اختلفت التعاريف المحددة لمعنى المجتمع المدني إلا أنه من الناحية النظرية، لا بد من توفر مجموعة من الوظائف والأدوار التي يشترك فيها أي مفهوم ومنها:

التجمع وإيصال الصوت: حيث أن صوت الفرد وحده غير كاف في التعبير عن احتياجاته، أو احتياجات من يمثله ويشترك معه في الرؤية، وبالطريقة التي يكفلها القانون ولا يمارس عليها التضييق، بل قد يدعمها وينظم عملها.

التعبير عن الاختلاف: " فالجتمع المدني هو مجتمع التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض، ومؤسساته من أحزاب سياسية ونقابات، مجالس نيابة، وصحافة، ووسائل إعلام قائمة على ركيزة التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض " (محمد أحمد مقني، www.albayan.co.uk)

تكريس مبادئ سيادة القانون: حيث تتميز المجتمعات المسالمة والمستقرة سياسيا، بقيم الاختلاف والتعدد الحزبي والنشاط الجماعي الدؤوب.

الدعم المالي والتبرعات الخيرية للفئات المختلفة: حيث تنتشر قيم التلاحم وتقديم المساعدة لاحتاجيها، من أولئك الأفراد ذوي المستوى الاقتصادي الجيد إلى غيرهم ممن لا يستطيعون تلبية حاجاتهم.

3. التمثيل الإحصائي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر

إن تجربة عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام تعتبر رائدة فعلا، خاصة إذا ما قارناها بمثيلاتها من الدول العربية وقد يرجع إلى الجو الثقافي الذي ساد ما قبل الاستقلال وتشكل الأحزاب السياسية والجمعيات، والتي ساهمت في بلورة الوعي السياسي للشعب، وحيث كرست مبادئ العمل الحزبي والجماعي بشكل صادق وفعال وبالرغم من كل التضييق الذي مورس من قبل السلطات الاستعمارية.

ثم وفي إطار السياسة التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال كذلك، نشطت منظمات المجتمع المدني مقارنة بما كانت عليه في الفترة الاستعمارية ومن مبدأ " حق المواطن الجزائري وحرية في تأسيس الجمعيات والاجتماع"، لكن وفق النظرة الاشتراكية و إيديولوجية الحزب الواحد، وهو ما ظهر جليا في حل جمعية "القيم" المعارضة والتي لم تكن تتوافق مع الرؤية السياسية آنذاك، وحتى لا تنشأ جمعيات أو أحزاب سياسية أخرى معارضة فقد قامت الدولة بإصدار المرسوم 14 أوت 1963 والذي ينص: بأنه ممنوع على كافة التراب الوطني أي تشكيلة أو

تجمع ذي طابع سياسي " (الجريدة الرسمية، العدد 59، 1963) ومنه كذلك المادة 23 من الدستور والتي نصت بعدم إمكانية تأسيس أي نظام سياسي أو جمعية خارج حزب جبهة التحرير الوطني، مما طرح العديد من الالتباسات حول الاستقلالية والطوعية اللذان يعتبران عماد أي نضال جماعي فعال " (بلال موزاوي، 2015، ص135) وهذا ما كان له دور في الحد من نشاط المجتمع المدني ككل وقلل من انتشارها .

ونستطيع أن نقف أمام العديد من المخططات التي شكلت صورة انتشار عمل المجتمع المدني في تلك الفترة، والتي انتهت إلى التضييق أو الوجود الشكلي غير الفعال، ومن ثم أفرزت عن مرحلة جديدة كلية عقببت مرحلة الحرب الواحد، وكنتيجة لثورة جديدة ضد الحصار والتعقيم وفرض القيود على حرية التعبير وقد " جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي، إضافة إلى الضغوطات الداخلية المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عنها أحداث أكتوبر 1988، مما أدى إلى إفراز دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد، ألا وهو دستور 23 فيفري 1989 " (فيروز حنيش، 2008/2007، ص 69)

وانتعشت منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة وخاصة بعد تكريس مبادئ الدستور الجديدة ومنها المادة 40 من الدستور الجزائري لسنة 1989 والتي كفلت دون شروط العمل الجماعي والحزبي، " حيث تم تجسيد مضمون المادة 40 من دستور 1989، بإصدار القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث سارع المواطنون إلى تقديم طلبات إنشاء أحزاب إلى وزارة الداخلية والتي اعتمدت في أقل من سنة أكثر من 60 حزبا " (خالد حساني، 2013، ص4)

ونستطيع أيضا الحديث عن قانون 4 ديسمبر 1990 والذي عزز العمل الجماعي وساعد في انتشاره وهذا من خلال تقديمه لمجموعة العوامل المحفزة أهمها :

- تركز الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية
- تبسيط إجراءات التأسيس (بلال موزاوي، 2015، ص 137)
- لكن ذلك الانتعاش لم يدم طويلا نتيجة الظروف السياسية اللاحقة، والعشرية الدموية التي نالت من البلاد والعباد، وكان أثرها واضحا في هذا المجال، إذ بالخلال الحزب الإسلامي " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " انتهى عمل الجمعيات العديدة التي نشأت على مبادئه ودعمت ترشحه ومن ثم فوزه في الانتخابات .

ثم لتأتي فترة جديدة أخرى بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والإعداد لمشاريع قوانين، كان الهدف منها الإيحاء بوجود مناخ للتسامح والتعايش الديمقراطي، وفسح المجال للجميع للتعبير

الحر عن أرائهم، ليعود عمل منظمات المجتمع المدني لتنشط من جديد وبقوة " واستكمالاً للإصلاحات السياسية التي دعا إليها في خطابه أبريل 2011 ، ثم إقرار مجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات ، كالإعلام ، والأحزاب السياسية وكذا الجمعيات ، هذه الأخيرة التي أدت لإستحداث قانون جديد لها ، هو القانون رقم 12-06 المؤرخ في جانفي 2012 " (بلال موزاي، 2015، ص 137) .

و جاء نص المادة 3/15 من دستور 2016 : تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية و بعد ما شهدته الجزائر من ثورة على النظام الحاكم و الحركة الاحتجاجية الشعبية التي سميت بالحراك التي انطلقت من فبراير 2019 و التي بدورها ابرزت أهمية و دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية و المشاركة الشعبية في تقرير المصير و الاتجاهات الجديدة التي تتشكل على مختلف المجالات في البلاد منها السياسية والاقتصادية ... و غيرها، أما الفترة الجارية برئاسة عبد المجيد تبون حيث اضافت المادة 3/16 من مشروع تعديل الدستور 2020 : تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ، لاسيما من خلال المجتمع المدني (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 54، ص 9) نلاحظ تشجيع الدولة على نشاط المجتمع المدني لأهميته و دوره في دفع عجلة التنمية المستدامة و تحقيق الديمقراطية التشاركية .

جدول 1: منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية

الدولة	عدد المؤسسات خلال عام 1991-1992	عدد المؤسسات خلال العام 2001-2002	الزيادة %
الجزائر	غ م	58000	0
المغرب	غ م	30000	0
مصر	13000	16000	23%
تونس	5200	7500	44%
لبنان	1300	3600	177%
اليمن	250	2700	980%
الأردن	587	900	53%
البحرين	66	321	386%
السودان	262	246	6%
السعودية	125	230	84%
الإمارات العربية المتحدة	689	113	27%
الكويت	55	103	87%

المصدر

Nasr Salim (2005) « Arab Civil Societies and Public Governance Reform Analytical Framework and Overview », a Report submitted a conference Good Governance For Development in the Arabe Countries ,Dead Sea ,Jordan ,26 February 2005

ويوضح الجدول أعلاه مدى نشاط منظمات المجتمع المدني إحصائيا بالنسبة للجزائر، واحتلالها المرتبة الأولى عربيا بل وبأرقام توضح فاصلا كبيرا بينها وبين باقي تلك الدول، وإن لم يتوفر الرقم الدال على ذلك النشاط في سنوات 1991-1992 وهذا قد يرجع إلى عدم دقة المعلومة في ظروف سياسية صعبة كالتي مرت بها الجزائر، ولكن تبقى الدول العربية ومنها الجزائر، بعيدة عن النموذج المثالي الذي يرغب أي مجتمع إنساني فيه، أو على الأقل على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة وقد يدل الجدولين التاليين على ذلك بكل وضوح:

جدول 2 : النسب المئوية لمساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا

	% مدفوعة الأجر	% تطوع	% إجمالي
على مستوى العالم	2.7%	1.6%	4.4%
الدول المتقدمة	4.7%	2.7%	7.4%
الدول النامية و الانتقالية	1.2%	7%	1.9%

المصدر: Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project

جدول 3: النسب المئوية لتوزيع مصادر قطاع المجتمع المدني

	% الدعم الحكومي	% صدقات	% رسوم الاشتراك
على مستوى العالم	26.6%	31.1%	42.4%
الدول المتقدمة	37.6%	29.0%	33.5%
الدول النامية و الانتقالية	16.7%	33.0%	50.3%

المصدر: Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project

4. نتائج الدراسة الميدانية

1.4 الإطار المكاني -ولاية سطيف كنموذج لنشاط المجتمع المدني

قد يحتاج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بنشاط المجتمع المدني وكذلك في ولاية سطيف كنموذج عن باقي الولايات لأكثر من هذا المقام، للتعريف بالأسباب العلمية والموضوعية الدافعة لاختياره كمجال للدراسة ومنه أنها " تتميز بكثافة سكانية هائلة، يقدر عدد سكان ولاية سطيف حسب الأرقام المستقاة من جداول الحركة السكانية المسجلة بمصالح الحالة المدنية للبلديات، مصححة بتاريخ 2008/12/31 بلغ 1.504.128 نسمة منهم 761.932 ذكور أي بنسبة 50.65% و 742.196 إناث أي نسبة 49.35% موزعين على 60 بلدية بأعداد (الحولية الإحصائية لولاية سطيف، 2008، ص 29)

ويقدر عدد سكان مدينة سطيف وفق إحصاء 2020 بـ 654964 وعدد الأسر بها 432874 أسرة وقسمت عليه نسبة التحضر بالولاية هي 46.31% و 10.51% نصف حضريون و 43.18% ريف، وتوزيع السكان حسب المناطق لسنة 2020 كالتالي 43% ريفي و 17% حضري ممتاز 29% حضري، 10% نصف حضري، 1% نصف ريفي (مصلحة الإحصائيات بولاية سطيف، 2020، ص 36)

2.4: تحليل النتائج المحصل عليها من السجلات

4. 2. 1 المؤسسات الاجتماعية: وبداية بالمراكز الناشطة في العمل الخيري بشكل خاص نجد الجدول رقم 4 يوضح صورة توزيعها، ونستطيع أن نلاحظ مجموعة من النقاط المتعلقة بهذا الجدول:

* عدد المراكز الاجتماعية المحصاة مقارنة باحتياجات الولاية، وقد نلاحظ بجلاء خاصة في فئة المعاقين أن المراكز المنشأة غير كافية ، وعلى سبيل المثال نجد أن المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعاقين ذهنيا في بلدية سطيف فاق الطاقة الاستيعابية إلى الضعف وكذلك مركز العلمة، الذي امتلأ بالكامل .

* تعتبر فئة المعاقين أكثر الفئات الجالبة للاهتمام وهذا طبيعي بالنظر للاحتياجات الخاصة والملحة لهذه الفئة، خاصة الإعاقة الذهنية والسمعية، فيما لا نجد مراكز أخرى متخصصة في إعاقات أخرى .

* قلة المراكز المتعددة النشاطات بالنظر إلى الكثافة السكانية والاحتياجات الخاصة *توزيع المراكز جغرافيا-وهذا ما ستوضحه أكثر الخريطة الملحقة- يجعلنا نحكم بكون التوزيع غير عادل وغير شامل لكامل تراب الولاية، مما يحرم الفئات المصنفة والتي تقطن بعيدا عن المراكز. *بالرغم من أن تمويل أغلب المراكز يكون عن طريق التبرعات والتضامن الاجتماعي - وهو ما جعلها تصنف ضمن منظمات المجتمع المدني-، إلا أن هذه المؤسسات المحددة في أغلبها ذات تسيير حكومي.

جدول 4: المؤسسات الاجتماعية حالة موقوفة بين 2016/12/31 و 2020/12/31

العدد		سعة الاستقبال		موقعها	اسم المؤسسة
2020	2016	2020	2016		
288	244	255	120	سطيف	المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا
105	120	120	120	العلمة 1	
67	00	120	120	العلمة 2	
56	72	120	120	حمام السخنة	
102	103	120	120	سطيف	مدرسة الأطفال المعوقين سمعيا
01	04	90	90	سطيف	المركز المتخصص لإعادة التربية
30	16	90	90	العلمة	المركز المتخصص في حماية الطفولة
104	115	120	120	سطيف	مؤسسة الطفولة المسعفة اناث "1"
57	58	60	120	سطيف	مؤسسة الطفولة المسعفة ذكور "2"
46	46	60	120	سطيف	مدرسة الأطفال المعوقين بصريا
77	75	120	120	صالح باي	مركز الأشخاص المسنين
15	17	30	25	سطيف	دار التضامن
35	28	90	96	العلمة	دار الرحمة
983	898	1395	1381	المجموع	

المصدر : المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مديرية التخطيط لولاية

سطيف، 2016 / 2020

نستطيع أن نفصل أكثر في النقاط السابقة بالنظر إلى التتبع بالسنوات والمقارنة بعدد المراكز من جهة، والقدرة الاستيعابية والتواجد الفعلي، وبين التركز في مناطق معينة كبلدية سطيف و العلما، باعتبارهما المنطقتين الأكبر من حيث الكثافة السكانية، ونستطيع من خلال الخريطة الملحقه كذلك، أن نلاحظ المسافات الفاصلة بين المراكز الاجتماعية ، وبين البلديات الأخرى ، يمكن أيضا الاطلاع على التوزيع الجغرافي للمؤسسات في الخريطة الملحقه في آخر الدراسة .

أما بالنسبة لعدد المؤسسات عبر الولاية فيتميز بالثبات خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 ،بالإضافة إلى ثبات سعة استقبال كل مؤسسة مع زيادة في سعة استقبال المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا إلى الضعف تقريبا نظرا لاحتوائها أكبر عدد 288 معاق .

جدول 5: المؤسسات الاجتماعية لولاية سطيف لسنوات من 2014 إلى 2020

اسم المؤسسة	موقعها	العدد سنة 2014	العدد سنة 2016	العدد سنة 2018	العدد سنة 2020
المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا	سطيف	152	244	244	288
	العلمة 1	92	120	120	105
	العلمة 2	0	00	00	67
	حمام السخنة	86	72	72	56
مدرسة الأطفال المعوقين سمعيا	سطيف	101	103	103	102
المركز المتخصص لإعادة التربية	سطيف	31	04	04	01
المركز المتخصص في حماية الطفولة	العلمة	25	16	16	30
مؤسسة الطفولة المسعفة إناث "1"	سطيف	97	115	115	104
مؤسسة الطفولة المسعفة ذكور "2"	سطيف	81	58	58	57
مدرسة الأطفال المعوقين بصريا	سطيف	37	46	46	46
مركز الأشخاص المسنين	صالح باي	81	75	75	77
دار التضامن	سطيف	18	17	17	15
دار الرحمة	العلمة	25	28	28	35
المجموع		826	898	898	983

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مديرية التخطيط لولاية سطيف،

2020/ 2018/2016/2014

وإذا سلمنا بأن الفئات التي تدعمها منظمات المجتمع المدني ستكون عامة وشاملة لكل النشاطات والفئات العامة والخاصة في المجتمع ، فإن فئات ذوي الاحتياجات لا بد و أن يكون لها اهتمام خاص ، ومن خلال المعطيات الإحصائية يتضح أن المراكز المخصصة لهذه الفئة السكانية أقل بكثير من المأمول كما هو مبين في الجدول .

جدول 6 : عدد البطاقات الصادرة إلى غاية 2020/12/31 موزعة حسب الجنس ونوعية الإعاقة ونسبة العجز 2020

نوع الإعاقة	ذكور		إناث		المجموع	
	%100	%100 أقل	%100	%100 أقل	%100	الكلية
حركية	3203	2772	7298	3688	10501	6460
ذهنية	2755	4256	6871	7898	9626	12154
سمعية	67	968	168	1377	235	2345
بصرية	436	579	581	843	1017	1422
متعددة	59	709	88	1000	147	1709
المجموع	6520	9284	15006	14806	21526	24090

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن ، 2020 ، ص 297

يظهر الجدول إجمالي عدد معاقين تقديره 45616 حالة، وهو ما يمثل حوالي 2 % من مجموع السكان المقدر بحوالي 3 ملايين نسمة، وهو ما يتطلب أكثر من مجموعة المؤسسات المبنية، ناهيك عن أن هذا العدد يتوزع على 60 بلدية في مساحة ولاية تقدر ب 5604 كم² ، وحيث نجد أعلى قيمة تمثل 21780 حالة إعاقة ذهنية و تليها 16961 حالة إعاقة حركية و هذان النوعان من الإعاقة أكثر ضرر و بحاجة إلى معدات و تجهيزات لتوفير رعاية خاصة لهذه الفئة من المعاقين خاصة وهو ما يتطلب جهود حثيثة من قبل منظمات المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات الاجتماعية .

2.2.4 الجمعيات: كما سبقت الإشارة تعتبر المؤسسات الاجتماعية إحدى الفروع الهامة لتنظيمات المجتمع المدني، لكن إدارتها تبقى في جزء غير يسير منها تابع للعمل الاجتماعي الحكومي ، أما الجمعيات فهي صلب العمل المدني، وتخضع في إدارتها إلى سلطة مدنية كذلك ، حتى و إن لم يخفف تماما الدعم الحكومي عن مثل هذه التنظيمات لما لها من دور فعال ومساعد للعمل الحكومي ، وحيث تلعب دورا في نجاحه وتألق سلطته .

ونستطيع أن نستشف نشاط الحركة الجمعوية بولاية سطيف على واقع وخطى المراحل المحدد آنفا، والتي خضعت للظروف السياسية والاجتماعية نفسها في باقي ولايات الوطن ، وهو ما

نلاحظه في جدول الجمعيات المعتمدة والتي قسمت بحسب المراحل التاريخية الهامة المحددة لعمل المجتمع المدني في الجزائر .

جدول 7: الجمعيات المحلية المعتمدة من 1989 إلى 1993

الترتيب	التصنيف	1993	1992	1991	1990	1989
1	المهنية	1	0	1	0	0
2	الدينية	2	1	4	20	126
3	الرياضية	15	9	23	26	34
4	الفن والثقافة	3	1	2	1	7
5	أولياء التلاميذ	5	5	3	10	107
6	العلوم والتقنيات	0	0	0	0	0
7	الأحياء والقرى	3	0	0	0	0
8	البيئة والوسط المعيشي	0	0	0	0	0
9	المعوقين وغير المؤهلين	1	2	1	1	3
10	المستهلكين	0	0	0	0	0
11	الشباب والطفولة	4	0	0	1	18
12	السياحة والتسليّة	0	0	0	1	2
13	المتقاعدين والمسنين	0	0	1	0	0
14	النسوية	0	0	0	0	0
15	التضامن الإسعاف والأعمال الخيرية	0	0	1	0	0
16	التطوعية	0	0	0	0	0
17	الصحة والطب	1	0	0	1	1
18	قدماء التلاميذ والطلبة	0	0	0	0	0
	المجموع	35	18	36	61	298
		448				

المصدر: مديرية التنظيم والنشاط العام، 2013، ص 200

وأهم ما يمكن استخلاصه هو:

*في الفترة ما بين 1989-1990 نلاحظ نشاطا بارزا للجمعيات الدينية، والتي كانت آنذاك السند الفعلي للحملات الانتخابية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث اعتمدت في هذين السنتين 146 جمعية ذات طابع ديني، وهو ما يظهر كذلك الانفتاح في المناخ السياسي بعد

أحداث أكتوبر 1989، ثم تأتي سنوات 1991 وحتى 1993 ليقبل نشاط الجمعيات الدينية، ليصل إلى 7 جمعيات فقط طوال 3 سنوات وهو أيضا راجع إلى ما بعد حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن ثم مجموعة الإجراءات المتخذة مع حله.

* تأتي الجمعيات الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ بعد الجمعيات الدينية كأكثر نماذج النشاط الجماعي تواجدا ثم جمعيات الشباب والطفولة فيما لا توجد بعض الجمعيات المنتشرة بكثرة في دول العالم كجمعيات العلوم والتقنيات، الجمعيات البيئية، الجمعيات النسوية، جمعيات المستهلكين، جمعيات التطوعية، وقد نجد بعض المجالات الأخرى كما يبين الجدول مثل جمعيات الأحياء والقرى، والصحة والطب لتنشط بشكل ضئيل جدا.

* الجمعيات ذات المجالات النشطة كأولياء التلاميذ، والرياضة نشطت في نفس فترة الانفتاح السياسي بعد الخروج من مرحلة حكم الحزب الواحد، لكنها لم تتأثر بالنقصان بنفس الشكل الذي تأثرت به الجمعيات الدينية، إذ بقيت على نفس وتيرة الاعتماد تقريبا في السنوات من 1989 إلى 1993 خاصة الجمعيات الرياضية.

جدول 8: الجمعيات المحلية المعتمدة من 1994 إلى 2000

تصنيف	1991	1994	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
1 المهنية	0	1	0	1	0	2	1	5
2 الدينية	11	11	10	7	6	10	23	78
3 الرياضية	15	17	7	7	3	0	7	56
4 الفن والثقافة	1	5	1	4	1	2	4	20
5 أولياء التلاميذ	9	5	2	6	12	11	3	48
6 العلوم والتقنيات	0	0	0	0	0	0	1	1
7 الأحياء والقرى	2	4	0	1	2	4	0	13
8 البيئة والوسط المعيشي	0	0	0	0	0	0	0	0
9 المعوقين وغير المؤهلين	1	0	1	0	0	0	1	3
10 المستهلكين	0	1	0	0	0	1	0	2
11 الشباب والطفولة	6	1	3	4	1	3	0	18
12 السياحة والتسليّة	0	0	0	0	2	0	0	2
13 المتقاعدين والمسنين	0	0	0	0	0	0	0	0
14 النسوية	0	0	0	0	0	0	0	0
15 التضامن الإسعاف والأعمال الخيرية	1	1	0	1	0	0	0	3
16 التطوعية	0	0	0	0	0	0	0	0
17 الصحة والطب	0	1	0	0	1	1	0	3
18 قدماء التلاميذ والطلبة	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	46	47	24	31	28	34	40	250

المصدر: مديرية التنظيم والنشاط العام، 2013، ص 200

من خلال مجموعة أخرى من النقاط نوجزها فيما يلي :

* نلاحظ توزيعاً متنوعاً أكثر من الفترة السابقة حتى وإن بقيت بعض المجالات التي تنشط فيها الجمعيات المعتمدة كالمجال الرياضي ومجال أولياء التلاميذ وهو التوزيع الذي يؤشر على تغير الوجه السياسي والاجتماعي مرة أخرى ، إذ كانت الفترة السابقة تعبر عن مركزية السلطة من النقيض الاشتراكي إلى النقيض الإسلامي ، ثم تليها هذه المرحلة ذات التوجهات المتعددة .

* نلاحظ انخفاض نشاط الجمعية بشكل عام فبعدما كان مجموع الجمعيات المعتمدة في المرحلة السابقة بالغاً 448 جمعية نجده ينخفض إلى 250 جمعية في المرحلة المبينة في الجدول أعلاه، وهو ما يعبر عن فترة الركود والحزن المخيم على كل نشاطات المجتمع المدني بسبب ويلات العشرية السوداء .

* نلاحظ كذلك بروز مجالات جديدة كانت تنشط بشكل ضعيف في الفترة السابقة مثل جمعيات الفن والثقافة، وانخفاض لأخرى مثل الجمعيات الدينية .

جدول 9: الجمعيات المحلية المعتمدة من 2001 إلى 2010

الترتيب	التصنيف	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
1	المهنية	1	1	3	3	5	1	7	4	1	9	60
2	الدينية	30	28	37	3	2	3	2	2	2	4	294
3	الرياضية	2	6	4	9	8	1	8	1	2	6	88
4	الفن والثقافة	0	4	6	3	4	7	8	1	5	4	54
5	أولياء التلاميذ	6	3	16	2	1	1	1	3	4	3	201
6	العلوم والتقنيات	0	1	1	0	1	0	1	0	0	0	4
7	الأحياء والقرى	1	1	4	1	1	1	1	3	5	2	146
8	البيئة والوسط المعيشي	0	0	0	1	0	2	3	3	5	2	16
9	المعوقين وغير المؤهلين	0	0	0	1	0	1	4	0	1	1	8
10	المستهلكين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	الشباب والطفولة	0	0	4	0	5	0	0	2	7	4	22
12	السياحة والتسليّة	1	1	0	1	0	0	1	0	2	0	6
13	المتقاعدين والمسنين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
14	النسوية	2	0	1	0	0	0	0	3	1	2	9
15	التضامن الإسعاف والأعمال الخيرية	1	0	0	2	3	8	3	6	1	5	38
16	التطوعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
17	الصحة والطب	0	1	2	2	1	3	0	2	5	1	17
18	قدمات التلاميذ والطلبة	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1
	المجموع	44	46	78	79	61	108	89	131	194	134	964

المصدر: مديرية التنظيم والنشاط العام، 2013، ص 200

يحمل الجدول رقم 9 مجموعة أخرى من الملاحظات والمؤشرات نوجزها في الآتي :

* تنوع أكثر في مجال نشاط الجمعيات بعد بروز الكثير منها، مستفيدة من جديد القوانين المنظمة للجمعيات، وانتعاشها في إطار برامج الإصلاحات التي أتت مع فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، مثل جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية، وكذا مجال الطب والجمعيات النسوية .

* العدد الكبير مقارنة بالمرحلة التي سبقتها حيث قفز رقم الجمعيات المعتمدة إلى 964 جمعية بمختلف المجالات، وهو يعكس بحق حالة الاستقرار السياسي وعودة نشاط منظمات المجتمع المدني بأرحية أكثر، بالرغم غلبة نشاطات قديمة جديدة، مثل الجمعيات الدينية، الجمعيات الرياضية، الخ وهو ما يطرح سؤالاً حول نشاط الجمعيات في تلك الفترة هل نشاط فعال ومثمر في المجتمع أم انها أرقام شكلية لجمعيات فارغة المحتوى أو غير مقدمة لجديد يذكر، وهل تلك المجالات تعبر عن طموح المجتمع واحتياجاته أكثر من احتياجاته لجمعيات مثل جمعيات المعوقين وغير المؤهلين التي تبلغ 8 جمعية في هذه المرحلة ومثل جمعيات المتقاعدين والمسنين التي يبلغ عددها 0 وكذلك الجمعيات التطوعية.

* ارتفاع طفيف لنشاط الجمعيات ذات الطابع العلمي مثل جمعية الصحة والطب ب 17 جمعية وجمعيات العلوم والتقنيات، وارتفاع كبير للجمعيات المهنية ب 60 جمعية معتمدة وارتفاع فائق بالنسبة لجمعيات الأحياء والقرى ب 146 جمعية، وعودة بقوة للجمعيات الدينية ب 294 جمعية معتمدة .

* ما بين سنوات 2001 و2005 وبين السنوات اللاحقة تغير جذري في عدد الجمعيات وهو انعكاس أيضا للتغير القوانين وجو الممارسة الحرة .

جدول 10: الجمعيات المحلية المعتمدة من 2011-2013

الترتيب	التصنيف	2011	2012	2013	الترتيب
1	المهنية	15	4	13	32
2	الدينية	39	1	0	40
3	الرياضية	28	10	54	92
4	الفن والثقافة	14	8	46	68
5	أولياء التلاميذ	62	5	23	90
6	العلوم والتقنيات	0	0	0	0
7	الأحياء والقرى	72	4	41	117
8	البيئة والوسط المعيشي	5	0	5	10
9	المعوقين وغير المؤهلين	1	1	0	2
10	المستهلكين	0	0	0	0
11	الشباب والطفولة	8	0	9	17
12	السياحة والتسليّة	2	0	2	4
13	المتقاعدين والمسنين	0	0	0	0
14	النسوية	4	0	2	6
15	التضامن الإسعاف والأعمال الخيرية	10	7	29	46
16	التطوعية	0	0	0	0
17	الصحة والطب	1	1	0	2
18	قدمات التلاميذ والطلبة	0	0	0	0
	المجموع	261	41	224	526

المصدر: مديرية التنظيم والنشاط العام

نلاحظ من خلال الجدول مجموعة النقاط التالية:

* استمرار حالة انتعاش النشاط في عمل الجمعيات وهذا ما يدل عليه الرقم الإجمالي للجمعيات المعتمدة والمقدر بـ 526 جمعية في ظرف ثلاث سنوات فقط .

* تزايد وتناقص لبعض المجالات التي تنشط فيها الجمعيات مثل جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية التي زادت بواقع 46 جمعية ، وتناقص الجمعيات الناشطة في العلوم مثل

جمعيات الصحة والطب بواقع 2 جمعية و0 لجمعيات العلوم والتقنيات، واستمرار في وتيرة النمو بالنسبة لجمعيات الأحياء والقرى .

*و سجلت الفترة الممتدة بين 2015 إلى 2020 تزايد في جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية قدرت ب 142 (مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن، 2020 ،ص 303) حيث زادت برقم كبير مقارنة بالفترات السابقة، و قد يرجع ذلك لنشاط جمعيات التضامن و الإسعاف و الأعمال الخيرية الخاص بجائحة كورونا في مقابل عدم تسجيل أي زيادة أو نقصان لباقي أنواع الجمعيات.

5. خاتمة

إن عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر ومن خلال العرض العام أو العرض الخاص المتعلق بولاية سطيف ، يظهر أن للجزائر تجربة رائدة في هذا المجال من حيث عدد تلك المنظمات وتنوع نشاطها ، وتعبيرها على الحراك السياسي والاجتماعي في كل مرحلة .

كما أن عدد المراكز و المؤسسات الاجتماعية بولاية سطيف ضئيل مقارنة مع الحجم السكاني للولاية الكبير الذي يضم فئات معتبرة من المعاقين و المسنين و غيرها التي تحتاج لرعاية خاصة، كما أن المراكز المتوفرة اغلبيتها تقوم باستقبال و اعالة افراد أكثر من السعة الاستقبالية لها. بالإضافة إلى تركيز هذه المؤسسات في مناطق محددة من الولاية و عدم التوزيع المتماثل لها لتكون متاحة أكثر للمحتاجين لها حيث ما وجدوا عبر تراب الولاية.

رغم تنوع مجالات الجمعيات المعتمدة في ولاية سطيف نلاحظ غياب العديد من الجمعيات ذات نشاط فعال في المجتمع واطمحلاها مثل جمعيات العلوم والتقنيات، جمعيات المستهلكين، الجمعيات النسوية، جمعيات الصحة و الطب، في مقابل بروز نشاط جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية بالأخص في ظل جائحة كورونا وجمعيات أولياء التلاميذ.

و هذا ما يدفع إلى ضرورة تنمية وعي وثقافة المواطن و الجماهير الشعبية للدور الفعال لمنظمات المجتمع في التنمية و تحقيق الديمقراطية التشاركية و حماية حقوق و مصالح مختلف فئات المجتمع .

و الجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر، لا يزال ينقصها الولوج إلى تخصصات ونشاطات هامة معبرة بحق عن نبض الشارع واحتياجاته أكثر من تعبيرها عن الكم ، وحتى لا تبقى موصومة بالكارتونية والسطحية .

6. قائمة المراجع :

- أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 2، 2008 .
- بلال موزاي، الجمعيات كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 01 يناير 2015.
- خالد حساني، المجتمع المدني في الجزائر النصوص القانونية والممارسات العملية، مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد 1، 3 يناير 2013
- رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008
- محمد أحمد علي مفتي (1435 هـ) مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية نقدية- مجلة البيان، مكتبة الملك فهد الوطنية. www.albayan.co.uk
- مركز دراسات الوحدة العربية (1992)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- الجريدة الرسمية ، العدد ، 59، الصادر في 14 أوت 1963 ، مرسوم رقم 63-297 المؤرخ في 14 أوت 1963 المتعلق بمنع الجمعيات ذات الطابع السياسي من النشاط . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 54، الصادرة 16 سبتمبر سنة 2020 ، مرسوم رئاسي رقم 20-251 المؤرخ 15 سبتمبر 2020 يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور .
- مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم، مصلحة الإحصائيات ، الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2008، طبعة 2009 .
- مديرية التنظيم و النشاط العام ، مصلحة الإحصائيات، قطاع النشاط الاجتماعي ، ولاية سطيف ، 2013
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مصلحة الإحصائيات ، تقرير السكان 2015/12/31 بولاية سطيف، 2015.
- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، مصلحة الإحصائيات ، تقرير السكان 2020/12/31 بولاية سطيف ، 2020.
- مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن ، مصلحة الإحصاء و الإعلام، قطاع النشاط الاجتماعي ، ولاية سطيف، 2020.

.Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project
:Nasr Salim (2005) « Arab Civil Societies and Public Governance Reform Analytical Framework and Overview », a Report submitted a conference Good Governance For Development in the Arabe Countries ,Dead Sea ,Jordan ,26 February 2005

7. الملاحق : خريطة 1: توزيع المؤسسات و المراكز التابعة لمديرية النشاط الاجتماعي

المراكز المتخصصة

ولاية سطيف

